

Distr.: General
5 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 5 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إذ يستمر تدهور الحالة في فلسطين المحتلة وتتمادى إسرائيل في ترسيخ احتلالها غير القانوني، نضطرّ، أسبوعاً بعد أسبوع، إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني والجرائم المرتكبة ضده، وإلى المناداة باتخاذ إجراءات لوقف هذه الانتهاكات التي تسبّب، كل يوم، صدمة للأسر الفلسطينية ونقوض فرص التوصل إلى حل سلمي.

وإن تأثير الاحتلال على سلامة الأطفال ورفاههم وصحتهم العقلية يظلّ مؤلماً بشكل خاص، حيث تُنتهك حقوق الأطفال انتهاكاً جسيماً دون أن يسفر ذلك عن أي تبعات، فيترك هؤلاء الأطفال دون حماية. وفي مواجهة الخطر الداهم، فإن غريزة أي والد من الوالدين تدعوه بطبيعة الحال إلى حماية ولده. غير أن الحياة تحت الاحتلال الاستعماري تجرد الوالدين من حقهم في حماية أولادهم من الغارات العسكرية الإسرائيلية واقتحام المنازل بالعنف والاعتقال والاحتجاز على يد جيش الاحتلال ومن قدرتهم على ذلك، فيخشون التعرض لمزيد من الأعمال الانتقامية والعقابية ضد أسرهم، بوسائل منها استخدام القوة الفتاكة وتدمير الممتلكات.

وهذه الانتهاكات ليست مجرد حوادث اعتباطية، بل هي جزء من نمط منهجي من السياسات المصممة ابتغاء السيطرة على السكان بالعنف والقمع والتخويف. ويكشف تقرير صادر عن ثلاث منظمات غير حكومية إسرائيلية، هي منظمة "كسر جدار الصمت" ومنظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل" ومنظمة "بيش دين"، كيف تشكل هذه السياسات اللاإنسانية جزءاً لا يتجزأ من ترسيخ الاحتلال. ويضمن التقرير المعنون "الحياة المنتهكة: الاقتحامات العسكرية لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية" وقفات تأمل بشأن شهادات ومقابلات مستفيضة، مع جهات منها جنود إسرائيليون سابقون كانوا قد شاركوا في غارات



عسكرية واقتحامات للمنازل. وتلخص مجرد وقفة تأمل واحدة، مماثلة لوقفات التأمل الواردة في التقرير، الأثر المرعب والمقلق الذي تُحدثه هذه الممارسة اليومية:

يُجمع أولادهم في غرفة واحدة، مذعورين محاولين فهم لماذا يفرغهم من نومهم جنوداً ملتثمون يقفون الآن في وسط غرفة معيشتهم، يلتقطون لهم صوراً ويفتحون أدراج أثاثهم، ويخاطبونهم بلغة عربية متكسرة. وعندما يغادر الجنود المنزل، يتركون وراءهم ما يتجاوز الفوضى في غرفة المعيشة بكثير. تترك الأسرة الفلسطينية مصدومة: الخوف مما ستأتيها به الليلة المقبلة، والأولاد يبللون الفراش، والشعور بعدم الأمان في عُمر الدار، وفقدان السيطرة. كل اقتحام من هذا القبيل يحطم الفرضية التي عليها يتأسس كون المرء والدا، فرضية التيقن من القدرة على حماية الأولاد.

وانعدام الأمن للأطفال الفلسطينيين ينجم أيضاً عن انتهاكات منهجية أخرى، تشمل هدم المنازل والعنف والإرهاب على يد المستوطنين والهجمات على المدارس. ففي 2 آذار/مارس، أدان مقرران خاصان مستقلان تابعان للأمم المتحدة الهدم الإسرائيلي المتكرر لقرية حمصة البقيعة، حيث شددوا على أن "التدمير المستمر للمنازل من قبل الجيش الإسرائيلي، وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، ومصادرتها في حمصة البقيعة، يتسبب في مشقة كبرى لنحو 60 من سكان القرية، منهم 35 طفلاً". ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ففي الأسابيع السبعة الأولى من عام 2021 وحدها، أدت سياسة هدم المنازل التي تنتهجها إسرائيل إلى تدمير حوالي 227 مبنى مملوكاً للفلسطينيين، بما فيها 93 مبنى ممولاً من الجهات المانحة، أو مصادرتها أو إرغام أصحابها على هدمها بأنفسهم، وإلى تشريد 367 فلسطينياً، من بينهم نحو 200 طفل. وعلاوة على ذلك، هناك ما لا يقل عن 53 مدرسة مهددة بالهدم. وعلى غرار ما تسوّغ به إسرائيل تدمير العديد من القرى الفلسطينية الأخرى، تحاول تبرير تدميرها قرية حمصة البقيعة وغيرها من المناطق بذرائع واهية، وكل ذلك إنما يرمي إلى الاستيلاء على الأراضي وترسيخ الاحتلال. وتصنف إسرائيل القرى الفلسطينية، عشوائياً، على أنها "مناطق للرمية العسكرية"، بما يسمح للجنود باقتلاع الفلسطينيين عنوة وتدمير منازلهم، فقط لكي تحل محلها المستوطنات وطرق الفصل المقصورة على المستوطنين، وهو ما يزيد طبيعة الفصل العنصري لهذا الاحتلال الاستعماري ترسيخاً، وذلك انتهاكاً للقانون بشكل جسيم. وعلى نحو ما أكدته المقرران الخاصان، فإنه يقع على السلطة القائمة بالاحتلال التزامات صارمة بموجب القانون الدولي و "لا يمكنها استخدام الأراضي الخاضعة للاحتلال للقيام بعمليات تدريب عسكرية دون مبرر كاف. ونلاحظ أن إسرائيل لديها أراضٍ كثيرة للتدريب العسكري داخل حدودها".

ويشير مسار عمليات الهدم إلى أن هذه السياسات لن تزداد إلا تقاماً، في وقت تسعى فيه إسرائيل إلى زيادة إخلاء الأراضي الفلسطينية من سكانها للاستيلاء عليها، تسهيلاتاً لتوسّع إسرائيل الاستيطاني غير القانوني المستمر. وفي حين تزعم إسرائيل أنها "علّقت" العمل بخطط الضم، فإن الضم بحكم الواقع مستمر بلا هوادة ويعلم كامل من المجتمع الدولي، ولكن دون أن يترتب ذلك على أي تبعات.

وبالإضافة إلى قرية حمصة البقيعة، تشمل أحدث الأمثلة الأخرى هدم منزل فلسطيني في 28 شباط/فبراير للمرة الرابعة في حي العيساوية بالقدس الشرقية. ويعاني مالك المنزل، حاتم حسين أبو ريالة، من شلل سفلي ناجم عن عملية هدم سابقة لمنزله. وفي 2 آذار/مارس، قامت قوات الاحتلال بعمليات هدم متعددة، حيث هدمت منزلاً في قرية بتير بالقرب من بيت لحم، وثلاثة منازل في منطقة مسافر يطا بالقرب من الخليل. ثم قامت قوات الاحتلال في 3 آذار/مارس بهدم منزل عائلة أبو ميالة المتكوّن من

طابقين في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية، مدعية أنه بُني بدون ترخيص، وهو الترخيص الذي يكاد يستحيل الحصول عليه من سلطات الاحتلال.

وعلى الرغم من المنع القانوني والمطالبات المتكررة من مجلس الأمن والجمعية العامة بوقف هذه الأعمال، فقد واصلت إسرائيل عمليات الهدم والتشريد القسري بوصفها سياسات رئيسية منذ بدء الاحتلال في عام 1967، معتمدة على هذه الانتهاكات في المضي قدما في ما تنتهجه من خطط الاستعمار والضم. وقد أصبح هذا الأمر واضحا للمجتمع الدولي وضوحا صارخا؛ لكن الأمر، مرة أخرى، لا يسفر عن أي تبعات.

وفي هذا الصدد، نوجه الانتباه إلى رسالة مؤرخة 28 شباط/فبراير ووقعها 442 عضوا في البرلمان الأوروبي، يُحذرون فيها من خطط الضم بحكم الواقع التي تنفذها إسرائيل. ويشدد أولئك البرلمانيون على أنه رغم ادعاء إسرائيل بأنها علّقت الضم، "تشير التطورات على الأرض بوضوح إلى واقع الضم بحكم الواقع، الذي يزداد بسرعة، لا سيما من خلال تسريع التوسّع الاستيطاني وهدم المباني الفلسطينية". ونكرر في هذه الرسالة دعوتنا مجلس الأمن إلى أن يعزز قراراته ويتمسك بمصداقيته، من خلال المطالبة بإنهاء هذه الانتهاكات فورا. ولا مناص من التنفيذ المُطلق للقرار 2334 (2016) الذي يتناول هذه الانتهاكات الجسيمة بشكل مباشر.

وفي غياب المحاسبة، لا يؤدي سلوك الاحتلال غير القانوني إلا إلى تشجيع المستوطنين على العنف، فقد ازدادت الهجمات على المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في الأشهر الأخيرة. ولأن المستوطنين يتمتعون بحماية الجيش الإسرائيلي، فهم يفلتون، منذ عقود، من العقاب على حساب معاناة الفلسطينيين. وفي هذا الأسبوع وحده، هاجم مستوطنون إسرائيليون من البؤرة الاستيطانية المسماة "أحيا" منازل ومركبات في بلدة جلود بجنوب نابلس. ويهاجم المستوطنون البلدة بانتظام، والجنود الإسرائيليون إما يقفون على جانب للفرج على الهجمات تُشن أو يشاركون فيها. وفي 26 شباط/فبراير أيضا، حاصرت قوات الاحتلال بلدة كفل حارس بالقرب من سلفيت، فأغلقت مداخلها ومخارجها لمراقبة مسيرة دينية لمستوطنين متطرفين. وفي أعقاب ذلك، دُنت أضرحة البلدة وتعرّضت منازلها للهجمات وطرقها للتخريب.

وفي 2 آذار/مارس، أدانت جمعية الطوائف الكاثوليكية في الأراضي المقدسة الهجمات المتكررة التي دأب المستوطنون الإسرائيليون على شنها على الدير الأرثوذكسي الروماني في القدس. وكان مستوطن إسرائيلي قد هاجم الدير في شباط/فبراير، وتلا ذلك هجوم آخر للمستوطنين هذا الأسبوع، أضرمت خلاله النار في مدخل الكنيسة. وحثت جمعية الطوائف الكاثوليكية في الأراضي المقدسة على "أن تتحد جميع السلطات السياسية والدينية في المدينة في إدانة هذه الأعمال التي تكررت في القدس في الأشهر الأخيرة. ولهذا السبب، نطالب السلطات الأمنية الإسرائيلية بالتحقيق في هذه الحوادث بجدية وتقديم المعتدين إلى العدالة".

وثُمنع إسرائيل أيضا في قمع احتجاجات الفلسطينيين وفي اعتقال المدنيين، بمن فيهم الأطفال، واحتجازهم تعسفا. ففي الأسبوع الماضي، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدة تجمّعات سلمية مناهضة للاستيطان في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، في بلدة دير جرير بالقرب من رام الله وفي قرية كفر قدوم بالقرب من قلقيلية وأماكن أخرى، مستخدمة القوة المفرطة والفتاكة ضد المدنيين العزل، مما أسفر عن إصابة العشرات منهم بجروح. وفي مظاهرة الاحتجاج نُظمت في كفر قدوم، أطلقت قوات الاحتلال النار على طفل في العاشرة من عمره، فأصابته رصاصة مطاطية في صدره.

وفي الأسبوع الماضي، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات ليلية متكررة أسفرت عن احتجاز 20 فلسطينياً في 1 آذار/مارس، و 22 فلسطينياً آخرين في 2 آذار/مارس وحده. وكان من بين المعتقلين أطفال وشباب تتراوح أعمارهم بين 14 و 20 عاماً. وبهذا النمط المنهجي، فإن مئات الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، معرضون لخطر الاعتقال في الأسابيع المقبلة، حيث تتعنت إسرائيل في انتهاكها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتجاهلها التام لحالة الطوارئ الناجمة عن الجائحة ولرفاه السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلال إسرائيل.

وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء أيضاً على قضية النائبة الفلسطينية خالدة جرار، التي ظلت محتجزة رهن الاعتقال الإداري الإسرائيلي دون محاكمة أو اتهام منذ اعتقالها تعسفياً في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي هذا الأسبوع، حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية على السيدة جرار بالسجن لمدة عامين، مما يجعلها ثامن عضوة برلمانية فلسطينية منتخبة محتجزة حالياً في السجون الإسرائيلية.

وطوال عام 2020، عاين المجتمع الدولي الآثار والعواقب الخطيرة لهذا الاحتلال الذي طال أمده والحملة الإسرائيلية التي لا هوادة فيها والتي تنتهك القانون الدولي وتوافق الآراء العالمي بشأن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. وعلى الرغم من محاولات إسرائيل التكرار في زي المحتل الساعي إلى السلام، فإن احتلالها العسكري الذي دام قرابة 54 عاماً وغريزتها الأثمة للاستيطان والضم يظلان مناقضين لتلك المحاولات. وفي الوقت الذي تتدرّع فيه إسرائيل بمعادة السامية والتحيز الأحادي الجانب لإسكات الانتقاد الموجّه لاحتلالها، فإنها تقصر دون التساؤل عن كيفية إفلاتها من العقاب.

وأما جواب ذلك، فهو عدم وجود إرادة جماعية لضمان مساءلتها. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، ركّز المجتمع الدولي طاقة وموارد هائلة على قضية فلسطين، فقط ليدلي ببيانات دون اتخاذ تدابير ذات مصداقية من أجل إنهاء الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل تمتعاً منهجياً، ودون إيجاد تسوية عادلة للنزاع. ولم يؤدّ ذلك إلا إلى تجرئة إسرائيل، مما يسمح لها بأن ترسخ احتلالها وتلحق ضرراً مبرماً بالحل القائم على وجود دولتين، مع التهرب من المساءلة عما تقتتره من انتهاكات وجرائم.

وإن مسؤوليات المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مسؤوليات واضحة. ولقد جعلت عقود من التقاعس قضية فلسطين اختباراً لمصداقية التزامات المجتمع الدولي، القانونية والأخلاقية. وكما ذكر المقرر الخاص مايكل لينك، فإن "المشكلة المستحكمة في صميم هذا النزاع لا تتمثل في مدى وضوح القانون الدولي، ... بل في عدم استعداد المجتمع الدولي لإنفاذ ما يعلنه". وهذا يزيد من أهمية القرار الذي أصدره المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في 3 آذار/مارس ببدء تحقيق بشأن الحالة في فلسطين. ولقد آن الأوان لوقف الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة للعديد من ضحايا هذا الاحتلال غير القانوني.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 706 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 25 شباط/فبراير 2021 (A/ES-10/852-S/2021/191)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة

القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
